Stolen Asset Recovery Initiative

The World Bank Group • UNODC

"فساد عام ودعاوى خاصة": دراسة جديدة لمبادرة استرداد الأموال المنهوبة

كيف يمكن ويجب استخدام الإجراءات الخاصة والدعاوى المدنية لمكافحة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة

واشنطن في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2014

تبدأ جهود استرداد الأموال المنهوبة في قضايا الفساد الكبرى بوجه عام بالتحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية. وفي هذا السياق، غالباً ما تُغفَل الدعاوى وسبل الانتصاف المدنية كوسيلة لإعادة الأموال إلى مالكها الشرعي. ولكنها قد تكون وسيلة تتسم بالكفاءة والفعالية مُكمِّلةً للأساليب الجنائية الأكثر استخداماً.

وللمرة الأولى تُقدَّم دراسة جديدة صدرت عن مبادرة استرداد الأموال **المنهوبة** (StAR) بعنوان "فساد عام ودعاوى خاصة" دليلاً مُفصَّلاً خطوةً بخطوةٍ للدول بشأن استخدام الدعاوى وسبل الانتصاف المدنية في استرداد الأموال المنهوبة. ويعرض التقرير القضايا التي ينبغي دراستها عند الإقدام على إقامة دعوى مدنية، والسبل العملية للتعامل مع مختلف المسائل الإستراتيجية والتكتيكية والفنية لمثل هذا النهج.

وتعقيباً على التقرير، يقول جان بيم منسق مبادرة استرداد الأموال **المنهوبة** وهي شراكة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتسهيل استرداد الأموال المتأتية من أعمال الفساد "يجب أن يتاح للبلدان أكبر عدد ممكن من الأدوات لمكافحة الفساد، ويمكن بل ينبغي أن يكون رفع الدعاوى المدنية ومتابعتها عنصرا رئيسيا في إستراتيجية هذه البلدان. وتقضي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بأن تتعاون البلدان في هذا المجال، وإذا فعلت ذلك، فإنها تساعد على توسيع إمكانية النجاح في استرداد الأموال".

وتُوضح الدراسة التي أصدرتها مبادرة استرداد الأموال المنهوبة أثناء الاجتماع الثالث للمنتدى العربي لاسترداد الأموال المزايا التي تنطوي عليها إقامة دعاوى مدنية بالمقارنة مع اتخاذ الإجراءات الجنائية وحدها أو بالإضافة إلى هذه الإجراءات. فالدعاوى المدنية تتيح الاعتماد على أسس أوسع نطاقا في إقامة دعوى قضائية سواء من حيث مقدار التعويض المطلوب أو اختيار الأطراف التي يمكن مقاضاتها.

ويُحدِّد التقرير أيضا السبل التي يمكن استخدامها للتغلب على العقبات المحتملة في طريق الدعاوى المدنية، مثل التكلفة المرتفعة لإقامة دعاوى قضائية في بلد أجنبي، وتحديات اقتفاء أثر الأموال وتتبعها، أو تخفيف بعض هذه العقبات.

ويقول جان بيير برون المؤلف الرئيسي للتقرير "تجمع هذه الدراسة، للمرة الأولى، الخطوات اللازمة لدراسة وإقامة دعاوى مدنية لاسترداد الأموال المنهوبة. وفي كثير من البلدان، يعتبر اللجوء إلى سبل الانتصاف المدنية أمراً بالغ التعقيد بدرجة يتعذّر معها متابعتها بشكل جدي. وتظهر الدراسة كيف أن هذا أمر عملي وممكن".

ويمكن الاطلاع على التقرير في الرابط التالي: https://star.worldbank.org/star/publication/public-wrongs-private-actions.

نبذة عن مبادرة استرداد الأموال المنهوبة

مبادرة استرداد الأموال المنهوبة (StAR) **هي شراكة بين مجموعة البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لمساندة الجهود الدولية للقضاء على الملاذات الآمنة للأموال المتأتية من أعمال الفساد**. وتعمل المبادرة مع البلدان النامية والمراكز المالية لمنع غسل عوائد الفساد وتسهيل استرداد الأموال المنهوبة بشكل أسرع وأكثر منهجية.

للاتصال: ريتشارد ميرون، كبير مسؤولي الاتصالات، مبادرة استرداد الأموال المنهوبة
بريد إلكتروني: rmiron@worldbankgroup.org، هاتف: 5611 247 202 1 + ،
http:/www.worldbank.org/star